

صلى الله عليه وسلم

كتاب محمد

١٦

الحديث النبوي

وأحوال الرواة

دكتور زورباني

297
S52

دار الأحياء

شباب محمد ﷺ صلى الله
عليه وسلم

رسائل الدعوة

الحمد لله الذي أبى أن يكون

وأحوال الزواة

دكتور رؤوف شرباشي

دار الأحياء



تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ..

أما بعد :

فقد اختلف العلماء في معنى السنة ، ولذلك تعددت
تعريفها . والسبب في ذلك اختلاف مقاصد العلوم ،
وموضوعاتها التي يبحث فيها .

فعرفها علماء الحديث ، بأنها كل ما أضيف إلى النبي
صلى الله عليه وسلم . . قيل أو إلى صحابيه ، أو إلى من
دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، أو صفة (١) .

وعرفها علماء الفقه بأنها كل ما صدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم — غير القرآن الكريم — من قول أو فعل

(١) حاشية الأجهوري على البيهقونية .

أو تقرير ، مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعى (١) .

وعرفها علماء الوعظ والارشاد ، بأنها ما قابل البدعة ،
لأن مهمتهم العناية بكل ما أمر به الشرع ، أو نهى عنه (٢) .
واللسنة النبوية الشريفة مكانتها بالنسبة الى القرآن ،
وبالنسبة للإسلام . فهي المصدر الثانى للإسلام .

انها المصدر الثانى للإسلام ، باعتباره عقيدة . .
والمصدر الثانى للإسلام باعتباره تشريعا . . والمصدر الثانى
للإسلام باعتباره أخلاقا .

قال الله تعالى : (واطيعوا الرسول واحذروا)
المائدة ٩٢ .

وقال سبحانه : (من يطع الرسول فقد أطاع الله)
النساء ٨٠ .

وقال عز وجل : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا) الحشر ٧ .

وقال : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا) الأحزاب ٢١ .

(١) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢/٩٩ ط .
مصطفى محمد .

(٢) الحديث والمحدثون — محمد أبو زهو .

وقال : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
ويغفر لكم ذنوبكم) .

وقال صلى الله عليه وسلم : ((تركت فيكم ما إن تمسكتم
به ، لن تضلوا من بعدى : كتاب الله وسنتى)) رواه مالك
في الموطأ .

وقال صلى الله عليه وسلم : ((يوشك رجل منكم متكاً
على أريكته يحدث بحديث عني فيقول أبيتنا وبينكم كتاب الله .
فما وجدنا فيه من حلال استحلناه ، وما وجدنا فيه من حرام
حرمانه . ألا وإن ما حرمه رسول الله مثل الذي حرم الله))
رواه أبو داود والترمذى .

وقال صلى الله عليه وسلم : ((ألا إني أوتيت القرآن
ومثله معه)) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن المقدم
ابن معد .

ومنزلة السنة من القرآن لها وجهان ، كما قال
الشافعى .

أحدهما : ما أنزل الله فيه نص كتاب ، فبين رسول الله
ما نص الكتاب .

والآخر : مما أنزل الله فيه جملة كتاب ، فبين رسول الله
معنى ما أراد .

أما الوجه الأول ، فمن الواضح أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، كان يبين القرآن عقيدة وشرعية وأخلاقا على وجوه شتى ، وعلى أنحاء مختلفة ، وعلى أساليب تختلف في الإيجاز والاسهاب ، بحسب حال المخاطب .

قال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) .

وقال صلى الله عليه وسلم : ((ما تركت شيئا مما أمركم الله به ، إلا وقد أمرتكم به ، ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه ، إلا وقد نهيتكم عنه)) .

أما الوجه الثانى : فقد اشتملت السنة على بيان ما أجمل ، وتقيد ما أطلق ، وتخصيص العام ، وتوضيح المشكل .

قال تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) .

والرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى بين عددها ومواقيتها وسننها ، وعدد ركعاتها .

وقال تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) .
والرسول هو الذى بين مواقيتها وقدرها .

وقال تعالى : (واتموا الحج والعمرة لله) . والرسول هو الذى بين أعمال الحج والعمرة .

ولهذا كله أشباه كثيرة فى القرآن والسنة .

أما عن مكانة السنة من التشريع : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يشرع — عن الله تعالى — فيما لا نص فيه من كتاب الله .

روى الحاكم : ((حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء يوم خير منها الحمار الأهلي وغيره)) .

والسنة هي التي أوضحت أنه لا يجوز الجمع بين المرأة وعمتها ، والمرأة وخالتها .

وغير هذا كثير وكثير .

ولهذا اتفق المسلمون ، قديما وحديثا — الا شذاذ المبتدعة — على أن سنة رسول الله من قول أو فعل أو تقرير أصل من أصول الدين ، وركن عظيم من أركانه . والإيمان بهذا فرع الإيمان بالدين ، وقبوله ثمرة من ثمرات قبول الدين . وقد جاء في الأثر المشهور : ((إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم)) رواه الترمذى فى آخر كتابه ((الشمائل)) (١) .

ولما كان للحديث النبوى ، هذه الأهمية والمكانة ، كان الصحابة رضوان الله عليهم ، يحرصون على التثبت من أن

(١) المنهل اللطيف فى أصول الحديث الشريف — محمد بن علوى المالكي .

الحديث الذى يبلغهم ، قد روى عن رسول الله حقا .

فمنها قصة المفيرة لما قال لأبى بكر إن للجنة السدس .
فامر أبو بكر أن يحضر شهادا فأحضر محمد بن مسلمة ،
فشهد له .

ومن هنا حرص السلف رضوان الله عليهم ، أن يجعلوا
للحديث منهجا كبيرا نقيقا . فكان من نتائجه :

- ١ — معايير النقد للسند والمتن .
- ٢ — علم مصطلح الحديث .
- ٣ — تدوين الصحيح .
- ٤ — كتب الكشف عن الرجال .
- ٥ — كتب الكشف عن الموضوعات .

وكانت هذه العلوم من مفاخر هذه الأمة التى لا تشاركها
فيها أمة من الأمم ، حتى ان المستشرق الألمانى الدكتور
((اسبرنجر)) فى مقدمته الانجليزية على كتاب ((الاصابة
فى أحوال الصحابة)) للحافظ ابن حجر العسقلانى قال
ما ترجمته :

((لم تعرف أمة فى التاريخ ، ولا توجد الآن على ظهر
الأرض ، وفقت لاختراع فن من أسماء الرجال ، الذى تستطيع
بفضله أن تقف على ترجمة خمسمائة ألف (نصف مليون)
من الرجال)) .

وهذا ما لم يستقطعه غيرهم ، حتى بالنسبة لكتبهم المقدسة .

ومن هنا ، نبت الحقد في قلوب اعداء الاسلام ، لتشكيك المسلمين في السنة ، ودارت معارك بين المسلمين وخصوم الاسلام ، تمثلت من قبل في زنادقة الفرس وغيرهم في عصور الحضارة الاسلامية ، وفي بعض اصحاب الآراء الفاسده الباطلة . ثم برزت في العصور المتأخرة في ثوب الاستشراق ، وعلى يد المستشرقين ، باسم البحث والتحقيق .

فتارة يخلقون الروايات الكاذبة ، وتارة يحرقون القول عن مواضعه مثل جولدتسهر ولامنس ، والمستشرقين القساوسة ، والمستشرقين اليهود (١) .

وهذا ليس غريبا بالنسبة لأبناء الكنيسة والاستعمار . ولكن الغريب حقا ، أن يسايرهم في هذا ، بعض من ينسبون إلى هذا الدين الحنيف ، من أبناء جلدتنا ، والذين يتكلمون بلغتنا .

ويحلل الشيخ مصطفى السباعي — رحمه الله — أسباب انخداع أولئك بالمستشرقين إلى أربعة أمور غالبا :

(١) راجع أمثلة التحريف في كتاب : « السنة الشريفة ومكانتها في الاسلام » الدكتور عبد الحليم محمود .

١ - جهل هؤلاء المنخدعين بحقائق التراث الاسلامى ،
وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية .

٢ - انخداعهم بالأسلوب العلمى المزعوم الذى يدعيه
أولئك الخصوم .

٣ - رغبتهم فى الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكرى من
ربقة التقليد كما يدعون .

٤ - وقوعهم تحت تأثير أهواء وانحرافات فكرية ،
لا يجدون مجالا للتعبير عنها ، الا بالتستر وراء أولئك
المستشرقين والكاذبين .

ومن عجب أن بعض من يدعون التطرف والحرص
فى الحديث ، ينزلون فى هذا المتزلق ، دون أن يشعروا ،
لجهلهم بعلم مصطلح الحديث . ولذا رأينا ، فى معهد اعداد
الدعاة ، الذى أشرنا اليه فى مرات سابقة ، أن ندرس
لدارسين ، منهج المحدثين فى ضبط السنة ، واحوال الرواة ،
وعلم المصطلح . وقد قام بتدريسه حضرة صاحب الفضيلة ،
أخونا الجليل ، الأستاذ الدكتور رعوف شلبى عميد كلية أصول
الدين بالمنصورة ، بهذه المحاضرات التى سجلناها ، وجمعناها
فى هذا الكتاب تحت عنوان « الحديث النبوى واحوال
الرواة » .

ولما كان هذا الموضوع من أهم الموضوعات التى يجب
أن يعرفها ويعنى بها الدعاة ، فقد أصدرنا هذه الرسالة ،
تعميما للنفع .

شكر الله لأخي الدكتور رعوف شلبي هذا الجهد ، وتقبله
منه ، وجعله سبباً لشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
له ، يوم لا ينفع مال ولا بنون .

محمد عطية خميس
رئيس شباب سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم

تهليل

أحب في بادئ الأمر أن أنبه إلى حقيقة قد تخفى على بعض المشتغلين بهذه الدراسة ، وهي أن تقسيم الحديث إلى عدة أقسام لا يعنى انفصال الحديث بعضه عن بعض ، بحيث يتميز حديث بصفة خاصة عن حديث آخر تكون له صفة يتميز هو الآخر بها ..

بل .. أن الحديث الواحد قد يدخل في عدة أوصاف أو تقسيمات باعتبارات مختلفة :

من حيث نهاية سنده .

ومن حيث كم الرواة .

ومن حيث حال الرواة .

فمن حيث نهاية السند : قد يكون مرفوعا ، أو موقوفاً ، أو مقطوعاً .

ومن حيث كم الرواة : يكون الحديث نفسه متواتراً أو أحاداً .

ويكون الحديث نفسه :

من حيث حال الرواية : مقبولا أو مردودا : يعنى صحيحا ،
أو حسنا ، أو ضعيفا . . . الخ .

ولكن لضبط تقسيم الحديث سوف نقسمه من حيث هذه
الاعتبارات الى :

(ا) من حيث عدد الرواية أو كم الرواية .

(ب) من حيث نهاية السند الذى تنتهى عنده الرواية .

(ج) من حيث حال الرواية وتوافر واكتمال شروط الرواية
فيهم أو عدم توافرها .

ونستعين بالله ونستلهمه التوفيق والسداد ونبدأ بتقسيم
الحديث على هذه النواحي .

وبالله التوفيق .



الحديث النبوى باعتباركم الرواة

● الحديث المتواتر .

● الحديث غير المتواتر .

— الحديث المشهور .

الحديث الصحيح .

الحديث الحسن .

— الحديث غير المشهور

الحديث العزيز .

الحديث الغريب .

تقسيم الحديث باعتبار كم الرواة

حمل الصحابة رضوان الله عليهم الحديث النبوى الشريف مباشرة من النبى صلى الله عليه وسلم ، ونقلوه الى اترابهم واخوانهم وابنائهم وقت حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وكان هذا التحمل مباركا مصحوبا بالوحى الذى يترى بآيات القرآن الكريم والعلم اللدنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم يكشف له حالة المجتمع ويضع له على الدرب نورا تتكشف للنبي صلى الله عليه وسلم به الخبايا والخفايا فكان التحمل وسط هذه الأنوار برهان صدق على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين .

ثم توارث التابعون وتابعوهم شرف هذا العلم وتدوينه وروايته والحفاظ عليه فوضعوا الضوابط الدقيقة التى تحمى رواية الحديث من كل دخل أو تدليس أو تزوير ، فحفظت علوم الحديث وعلوم السنة بالقواعد والأسس التى تكفل الثقة فى وصول الحديث الشريف الى عصرنا وكل عصر سأتى من بعده : ثقة فى وصول الحديث الشريف متنا ، وثقة فى وصول الحديث الشريف اسنادا ، وثقة فى الحديث رواية ، وثقة فى الحديث دراية .

ومن الجهد المبذول من العلماء لضبط السند محاولات
المدارس الحديثة في تقسيم الحديث حسب وصوله إلينا .

ولا أحب أن أعرض لهذه المدارس بقدر ما أعرض
الضبط الذى حاولته — ولعللى أوفق فيه ان شاء الله
تعالى وهو :

ان الحديث بالنظر الى عدد الرواة ينقسم الى :

(ا) متواتر .

(ب) آحاد : مشهور ، عزيز ، غريب .

وبيان ذلك :

ان عدد الرواة ان كان كثيرا بحيث يؤمن تواطؤهم
على الكذب أو وقوعه منهم اتفاقا بحكم العقل فهذا هو
الحديث المتواتر .

وان لم يكن الأمر فيهم كذلك فهو حديث آحاد .
وحديث الآحاد هذا :

اما أن يكون رواته ثلاثة أو أكثر في كل طبقة فيكون
حديث آحاد مشهور .

واما أن كون رواته في كل طبقة أو في أكثرها اثنين من
الرواة فيكون حديث آحاد عزيز .

الحديث المتواتر

تعريفه :

هو ما رواه في كل طبقة من طبقاته جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

العدد المطلوب في رواية الحديث المتواتر :

الجمهور : لا يشترط عددا معينا بل وضعوا ضابطا عاما هو : توفر عند حصل معه اليقين بصدق المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويشترط في هذا العدد الاستواء في كل طبقة . والمراد بالاستواء في الكثرة بشرطها ، أن يحكم العقل بعدم امكان تواطئهم على الكذب ، وهو المعول عليه .

واختلف المشترطون عددا فقال بعضهم اقله عشرة ، وقال آخرون : اربعون ، وقيل سبعون وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر .

اقسام الحديث المتواتر :

والتواتر قد يكون في اللفظ والمعنى معا .

وقد يكون في المعنى فقط .

*** والتواتر في اللفظ والمعنى جميعا :** اذا اتفق الرواة في كل طبقة على رواية الحديث جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ومثال ذلك :

ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده في النار)) .

فقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعون نفسا من الصحابة كما ذكر ذلك البزار في مسنده .

وقال ابن منده ان رواته من الصحابة سبعة وثمانون .

وقد اتفق البخاري ومسلم على اخراجه في الصحيحين (راجع فتح الباري والنووي على مسلم ، وتدريب الراوي) .

*** والتواتر في المعنى فقط :** هو ان يختلف اللفظ من جماعة الى جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب مع وجود معنى كلي متفق عليه بين الطبقات ، مثل حديث : ((رفع اليدين عند الدعاء)) .

فقد روى في هذا المعنى مائة حديث تختلف في اللفظ وتؤدي معنى واحدا هو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الدعاء (راجع تدريب الراوي ج ٢ ص ١٧٧ ، راجع : توجيه النظر ص ٣٩ / ٤٠) .

آراء العلماء في وجود الحديث المتواتر :

لعله من الخير أن نذكر أن الصلاة والحج والعمرة والزكاة والوضوء التي يتعبد بها المسلمون اليوم هي من آثار ما وصل إلينا متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أمر الصحابة أن يصلوا كما يرونه عليه الصلاة والسلام يصلون ، وأن يحجوا كما يرونه عليه الصلاة والسلام يحجون فقال عليه الصلاة والسلام :

« صلوا كما رأيتموني أصلي » .

« خذوا عني مناسككم » .

فالحديث المتواتر موجود لكن للعلماء آراء حول كثرة المتواتر :

فالامام النووي يراه قليلا لا يكاد يوجد . ومعه ابن الصلاح .

وقال شيخ الاسلام : ان هذا الرأي ناشىء عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لاثبات التواتر ومثل لكثرة التواتر بالكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مؤلفيها .

والامام السيوطي : له كتاب في المتواتر اسمه : « الأزهار المتناثرة » وهو كتاب مجرد من كتاب قبله اسمه : « الفوائد المتكاثرة في الاخبار المتواترة » وقد استدرك

على كتاب « الأزهار المتناثرة » الشيخ أبو عبد الله محمد بن جعفر الكنانى فى كتاب له اسمه : « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » .

وزاد على هذا الآخر بعد أن لخصه الشيخ أبو الفضل عبد الله الصديق فى كتابه : أتحاف ذوى الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة .

ولكن الإمام السيوطى يقوم بدوره بتلخيص كتابه : « الأزهار المتناثرة » فى كتاب آخر اسمه : « قطف الأزهار » أورد فيه من المتواتر أحاديث كثيرة منها :

حديث الحوض ، وحديث المسح على الخفين ، وحديث رفع اليدين فى الصلاة ، وحديث : « نضر الله امرأ سمع مقالتي » ، وحديث : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، وحديث : « من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا فى الجنة » ، وحديث : « كل مسكر حرام » ، وحديث : « بدأ الإسلام غريبا » ، وحديث : منكر ونكير ، وحديث : « كل ميسر لما خلق الله » ، وحديث : « المرء مع من أحب » ، وحديث : « إن أحدكم ليعمل عمل أهل الجنة » ، وحديث : « بشر المشائين فى الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » .

هل يفيد الحديث المتواتر العلم ضرورة ؟ .

عرفنا أن الحديث المتواتر هو الذى اجتمعت فيه هذه الخصائص :

- (أ) أن يكون عدد رواياته في كل طبقة كثرة مستوية .
(ب) أن يحيل العقل تواطؤ هذه الكثرة على الكذب .
(ج) أن تقرى الرواية من طبقة الى مثلها .
(د) أن يكون المخبر عنه أمرا حسيا شاهدته الجماعة
أو أدركته بأحدى الحواس الظاهرة : اللمس ، الشم ،
الذوق ، السماع ، البصر .
فإذا تحقق هذا في الحديث المتواتر فهو يفيد العلم
ضرورة .

رأى الجمهور :

يرى جمهور العلماء أن الحديث المتواتر بهذه الصفة
يفيد العلم ضرورة بمعنى أن من ينكره يكون كافرا ، وأن الحكم
الشرعى الذى يحمله الحديث يكون مقضى الثبوت ولا يحتاج
الى بحث فى حال الرجال والسند والاسناد .

آراء أخرى :

(أ) لكن أمام الحرمين من علماء الشافعية ،
وأبا الحسين من علماء الكلام الاعتزالين يريان أن المتواتر
يفيد العلم نظرا . . بمعنى أنه يحتاج الى بحث .

(ب) والآمدى من الشافعية ، والمرتضى من الرافضة
« الشيعة » يتوقفان فى افادة المتواتر للعلم .

(ج) ويرى الامام الغزالي أن المتواتر من قبيل القضايا
التي قياسها معها فليس اوليا لا يحتاج الى برهان وليس
كسبيا يحتاج الى نظر وبحث .

والذى عليه الرأى عند العلماء :

ان الحديث المتواتر يفيد العلم الضرورى .

الحديث غير المتواتر

ينقسم الحديث المقابل للحديث المتواتر الى قسمين :

(ا) مشهور : وينقسم الى صحيح ، وحسن ،
وضعيف .

(ب) وغير المشهور : وينقسم الى قسمين : حديث
عزيز ، وحديث قريب .

الحديث المشهور :

تعريفه :

الحديث المشهور هو : ما رواه ثلاثة فأكثر عن ثلاثة
فأكثر الى منتهاه لا يمكن عادة تواطؤهم على الكذب أو حصوله
منهم اتفاقا .

أقسامه :

فهو من قبيل خبر الآحاد . وينقسم المشهور الى ثلاثة أقسام :

(أ) حديث مشهور صحيح : مثاله ما رواه عبد الله ابن عمرو بن العاص رضى الله عنهما : ((أن الله لا يقبض العلم انتزاعا من صدور العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)) (الحديث رواه البخارى ومسلم والترمذى) ، ومثاله : ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما حرم الله)) (الحديث رواه البخارى ومسلم) .

(ب) وحديث مشهور حسن : مثاله ما رواه أنس ابن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم : ((طلب العلم فريضة على كل مسلم)) (رواه ابن ماجه) .

(ج) وحديث مشهور ضعيف : مثاله : ما يروى من حديث أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((الأذننان من الرأس)) (رواه أبو داود والترمذى وضعفه) .

أنواع الشهرة :

والحديث المشهور له أنواع فى الشهرة منها :
١ - المشهور على السنة الناس : مثل : ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)) .

ومثل : « من دل على خير فله أجر فاعله » (أخرجه مسلم) .

ومثل : « يوم صومكم يوم نحركم » (باطل لا أصل له) .

ومثل : « العجلة من الشيطان » (حسنه الترمذى) .

٢ — والمشهور عند أهل الحديث خاصة مثاله :
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع
يدعو على رعل وزكوان .

٣ — والمشهور عند الفقهاء : « أبغض الحلال إلى الله
الطلاق » (صححه الحاكم) .

٤ — والمشهور عند علماء أصول الفقه : « رفع
عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (صححه
ابن حبان وعند الحاكم بلفظ : ان الله وضع) .

٥ — والمشهور عند علماء النحو : « نعم العبد
صهيب . . لو لم يخف الله لم يعصه » . قال العراقي :
لا أصل لهذا الحديث ولا يوجد بهذا اللفظ شيء في كتب
الحديث .

ما يفيد الحديث المشهور :

* المشهور عند علماء الأحناف هو ما كان مشهورا
في عصر الصحابة أو التابعين أو أتباع التابعين وان صار
بعد ذلك متواترا أو آحادا .

ويفيد عندهم علم طمأنينة بمعنى أنه يقوى اليقين
فهو فوق حديث ودون حديث المتواتر .

✽ وقيل : ان الحديث المشهور يفيد اليقين بطريق
الاستدلال بخلاف المتواتر الذي يفيد اليقين بطريق الضرورة .

الكتب الخاصة بالحديث المشهور :

— المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة
على الأسئلة للحافظ السخاوي المتوفى عام ٩٠٢ هـ .

— تمييز الطيب من الخبيث لابن الربيع الشيباني
المتوفى عام ٩٤٤ هـ .

— كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث
على السنة الناس للمحدث اسماعيل بن محمد العجلوني
المتوفى عام ١١٦٢ هـ .

الحديث غير المشهور :

وينقسم الى قسمين :

حديث عزيز .

وحديث غريب .

(أ) الحديث العزيز :

تعريفه : هو ما تحقق في رواته اثنان ولو في طبقة

واحدة ، ولا تقل الرواة عنهما في كل طبقة . فإذا روى الحديث في طبقة أربعة وفي طبقة أخرى اثنان وفي طبقة ثلاثة ثلاثة أو أربعة أو خمسة فهو حديث عزيز وليس مشهورا .

ومثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول صلى الله عليه وسلم قال : **« لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين »** .

فقد رواه عن أنس كل من قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ثم رواه عن قتادة شعبة وسعيد ثم رواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علي وعبد الوارث .

ويتبع الحديث العزيز شاهد أو تابع :

فالتابع : هو الحديث الذي يروى بلفظ الحديث الأول لاصلاح لفظ الحديث الأول (غالبا) .

والشاهد : هو الحديث الذي يروى بمعنى الحديث الأول (غالبا) .

* * *

(ب) الحديث الغريب :

تعريفه : هو ما انفرد به راو واحد .

أقسامه : وينقسم الحديث الغريب الى قسمين :

(أ) غريب مطلق .

(ب) غريب نسبي .

الغريب المطلق :

ذلك لأن التفرد ان كان في أصل السند يعنى في طرفه الذى فيه الصحابى بأن يرويه راو واحد فقط عن الصحابى فهو حديث غريب مطلق .

ومثاله : ((الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث)) فقد تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر .



الغريب النسبى :

وان كان التفرد في اثناء التحمل بمعنى ان يروى في طبقة من الطبقات عن راو واحد بعد ان يرويه عن الصحابة اكثر من راو واحد فهو الحديث الغريب النسبى . وسمى غريبا نسبيا بالنسبة لأن التفرد وقع في راو واحد في طبقة واحدة او لكون الثقة من الرواة كان واحدا .

ومثاله حديث : ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ (ق) و (اقتربت الساعة) فقد تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى واقد الليثى ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة لكن رواه من غير الثقات ابن لهيعة — وهو ضعيف عند الجمهور — رواه عن طريق خالد بن يزيد عن الزهرى عن عروة عن عائشة .

الحديث النبوي باعتبار الطرف الذي ينتهي إليه نسبة الحديث

- الحديث المرفوع •
- الحديث الموقوف •
- الحديث المقطوع •

نقسم الحديث باعتبار الطرف الذى تنتهى اليه نسبة الحديث

سواء كان الحديث صحيحا لذاته ، أو صحيحا لغيره ،
وسواء كان الحديث حسنا لذاته أو حسنا لغيره ، وسواء
كان ضعيفا ، فان الطرف الذى تنتهى اليه رواية الحديث
بأى من هذه الأنواع .. هو :

أما الى النبى صلى الله عليه وسلم فيكون الحديث
مرفوعا .

أو الى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فيكون
الحديث موقوفا .

أو الى التابعين رضى الله عنهم وأرضاهم فيكون
الحديث مقطوعا .

وعلى هذا فالحديث سواء كان صحيحا أو حسنا
أو ضعيفا من حيث ضوابط الرواة قد يكون من حيث نهاية
السند :

مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم .

أو موقوفنا على الصحابي .

أو مقطوعا الى التابعي .

وهذه هي اقسام الحديث باعتبار المنتهى الذى تصل
اليه الرواية .



(١) الحديث المرفوع

تعريفه : هو ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة .

وذلك بغض النظر عن كونه متصل الاسناد أو غير متصل ، لأن المأخوذ في الاعتبار هو أن تكون إضافة الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم .



أقسام الحديث المرفوع :

وينقسم الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم الى ثمانية أقسام وهي :

- المرفوع من القول : صريحا ، أو حكما .
- المرفوع من الفعل : صريحا ، أو حكما .
- المرفوع من الصفة : صريحا ، أو حكما .
- المرفوع من التقرير : صريحا ، أو حكما .

فكل من القول ، والفعل ، والصفة ، والتقرير
له حالتان :

الأولى : أن يكون الحديث مرفوعا صراحة .

الثانية : أن يكون الحديث مرفوعا حكما .

حالتان في أربع مسائل تصير الأقسام بها ثمانية ،
وشواهدهما كالآتي :

المرفوع من القول :

(١) صريحا مثل قول الراوى : قال النبى صلى الله
عليه وسلم كذا وفى البخارى من حديث : قال عمر بن الخطاب
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « **إنما الأعمال
بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى** » .

(ب) حكما : مثل ما يقوله الصحابى كنا نقول كذا
ويضيف زمن القول الى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ومنه :
نهينا عن كذا . . . أو امرنا بكذا .

المرفوع من الفعل :

(١) صريحا : مثل : « **كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يذهب إلى غار حراء يتحنث فيه الليالى ذوات العدد
ثم يعود إلى خديجة فيترود لثلاثها** » .

وما رواه الترمذى عن عائشة رضى الله عنها :
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية
ويثيب عليها » .

(ب) حكما : مثل كأن يفعل الصحابي فعلا لا مجال فيه
للاجتهاد والرأى فينزل على أنه من فعل الرسول صلى الله
عليه وسلم مثل : ما رواه البخارى أن ابن عمر وابن عباس
« كانا يفطران ويقصران في أربعة برد » .

المرفوع من الصفة :

(١) صريحا : مثل أن يصف الصحابي صفة من صفات
النبي صلى الله عليه وسلم الخلقية أو الخلقية ومنه ما جاء
في حديث سيدنا على رضى الله عنه : « لم يكن النبي صلى الله
عليه وسلم بالطويل ولا بالقصير » (راجع توضيح الأفكار
للصنعانى ج ١ ص ٢٧٦ وما بعدها) .

(ب) حكما : مثل : « أحل لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذا أو حرم علينا كذا » . ومنه ما روى فى الصحيح
بشأن خروج النساء الى صلاة العيد فقد روى البخارى
عن الصحابية الجليلة أم عطية رضى الله تعالى عنها وأرضاها
قالت : « كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى تخرج البكر
من خدرها وحتى تخرج الحيض ، فيكن خلف الناس فيكبرن
بتكبيرهم ويدعون بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته »
ومنه : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » .

ومنه : ((كنا تنهى عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)) .
ومنه : ((نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)) .

المرفوع تقريراً :

(أ) **صريحاً** : مثل أن يقول الصحابي فعلت كذا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يذكر عدم انكار النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الفعل . ومنه اقرار النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر في الطريق يوم بنى قريظة وكان قد أمرهم الا يصلوا الا هناك .

(ب) **حكماً** : مثل قول الصحابي كان الصحابة يفعلون كذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . ومثله قول الصحابي : كنا لا نرى بأساً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم في كذا . ومنه حديث المغيرة بن شعبة رضى الله عنه : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بأظافرهم .
هذه الأنواع الثمانية هي أقسام الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم .

اين تجد الحديث المرفوع :

من أهم الكتب التي تروى الحديث المرفوع ما يلي :

١ - صحيح البخارى .

٢ - صحيح مسلم .

- ٣ — الموطأ .
- ٤ — مسند الإمام أحمد بن حنبل .
- ٥ — سنن أبي داود .
- ٦ — سنن الترمذی .
- ٧ — سنن ابن ماجه .
- ٨ — سنن الدارمی .
- ٩ — المستدرک للحاکم .

* * *

(ب) الحديث الموقوف

تعريفه : هو ما أضيف الى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلا اسنادا أو غير متصل .

ضوابط الحديث الموقوف :

ويضبط الحديث الموقوف أمانة ، هي :

أن يكون خاليا من قرينة تدل على أن له حكم المرفوع .
ومثل الموقوف كأن يقول الراوى قال أبو بكر الصديق ،
أو عمر بن الخطاب . . . كذا .

ومنه : ما رواه البخارى فى كتاب الفرائض : قال أبو بكر
وابن عباس رضى الله عنهما : الجد أب .

ومنه : ما رواه البخارى عن عبد الله بن عتبة بن مسعود
قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول :

بَنَ نَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالنُّوحَىٰ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمَّنَاهُ وَقَرَّبْنَاهُ ، وَلَيْسَ لَنَا مِنْ سِرِّيرَتِهِ شَيْءٌ ، اللَّهُ يَحَاسِبُهُ فِي سِرِّيرَتِهِ ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنَهُ وَلَمْ نَصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ : إِنَّ سِرِّيرَتَهُ حَسَنَةٌ (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) .



(ج) الحديث المقطوع

تعريفه : هو ما أضيف الى التابعى قولا ، أو فعلا ،
أو تقريرا سواء كان متصلا أو غير متصل .

نموذج الحديث المقطوع :

جاء فى مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين قوله :
« **إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم** » .

وروى البخارى فى صحيحه : قال الحسن : « **أخذ الله
على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ولا يخشوا الناس ،
ولا يشتروا بآياته ثمننا قليلا ثم قرأ (يا داود إنا جعلناك
خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى
فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلّون عن سبيل الله
لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)** » ٢٦ ص .

أين تجد الحديث الموقوف والمقطوع ؟

ومن مظهران الحديث الموقوف والمقطوع الكتب التالية :

* مصنف ابن أبى شيبة .

* مصنف عبد الرزاق .

* تفسير ابن جرير الطبرى .

* وتفسير أبى حاتم ، وابن المنذر (راجع تدريب الراوى ج ١ ص ١٩٥ — راجع لمحات فى أصول الحديث ص ٢٢٤) .

* * *

الحديث النبوي باعتبار أحوال الرواة

● الحديث المقبول :

الصحيح — الحسن .

● الحديث الضعيف :

فاقد شرط اتصال السند :

المعلق — المنقطع — المعضل —

المرسل — المدلس .

فاقد شرط العدالة .

الموضوع — المتروك — المنكر —

المطروح — المضعف .

فاقد شرط الضبط .

المدرج — المقلوب — المضطرب —

المصحف .

فاقد شرط عدم الشذوذ أو العلة .

الشاذ — المعلل .

تقسيم الحديث باعتبار حال الرواة

ينقسم الحديث باعتبار حال الرواة الى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : الحديث المقبول : وهو اما ما صح لذاته او لغيره واما ما حسن لذاته او لغيره .

القسم الثاني : الحديث المردود : وهو ما حذف من سنده او طعن في رواته ويسمى هذا النوع : بالحديث الضعيف .



بيان القسم الأول

الحديث المقبول

ينقسم الحديث المقبول الى قسمين :

- صحيح
- وحسن

والصحيح ينقسم الى قسمين :

- صحيح لذاته
- صحيح لغيره

والحسن ينقسم الى قسمين :

- حسن لذاته
- حسن لغيره

أولا - الحديث الصحيح

تعريفه : ننتخب من التعاريف الكثيرة التي ذكرها العلماء تعريف ابن كثير من كتاب : اختصار علوم الحديث :
قال : «الحديث الصحيح من حيث هو (بغض النظر عن قسميه) هو الحديث المسند الذي يتصل أسناده بنقل ((العدل الضابط)) عن ((العدل الضابط)) حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى منتهاه من صحابي أو من هو دونه ولا يكون : شاذاً ، ولا معللاً بقاعدة » .

شرح التعريف :

معنى قوله : «الحديث الصحيح هو الحديث المسند »
يعنى ان الحديث اتصل أسناده من راويه الأول الى منتهاه بحيث يكون كل واحد من الرواة قد تحمله من شيخه من أول السند الى منتهاه : سواء انتهى السند الى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون الحديث صحيحاً مرفوعاً ، أو انتهى الى الصحابي ، فيكون الحديث صحيحاً موقوفاً أو انتهى الى التابعي فيكون الحديث صحيحاً مقطوعاً .

فإذا فقد هذا الشرط وهو الاتصال بأن سقط راو واحد في موضع ما أو سقط منه راويان على التوالي في موضع أو أكثر ، أو حذف من أول اسناده أو جميعه لم يكن الحديث صحيحا بل ضعيفا وصار في عداد الحديث المردود ..

وقوله : بنقل العدل الضابط : معناه ان كل راو من رواة الحديث الصحيح لا بد أن تكون حاله مرضيا عنها في القول وفي الفعل .

فالعدل : هو المستقيم المتصف بملكة تحمل صاحبها على ملازمة التدين والمحافظة على رعاية حقوق الله ومحارمه .
وحد التقوى في العدل المستقيم : اجتناب الكبائر ، وعدم الاصرار على الصغائر من الذنوب ، والابتعاد عن المباحات التي فيها لوم وتعد من ذوى المروءة عيبا .

والعدل المستقيم عند اهل الحديث ما كان صحيح العقل موزون التصرف بعيدا عن كل ما يخالف المروءة ويتجمل بمحامد الأخلاق .

وذلك لا يتحقق الا في فرد مسلم بالغ عاقل سالم من الفسق وكل ما يفسد المروءة . فإذا انخرم شرط من هذه الشروط صار الحديث غير صحيح .

والضابط : هو ما كان قوى الحافظة دقيق الوعي ، حسن الادراك ، جيد الذاكرة ، ثابتا اذا حفظ ، واعيا اذا رأى وروى أو اذا كتب وسمع .

والضبط يكون : بالحفظ في الصدور أو بالكتابة
في الصحف وتعرف حالة الضبط : بمقابلة روايته بمن جزم
العلماء بكامل ضبطهم كان توافق رواية الضابط لما رواه
العالم الثقة ابن شهاب الزهري ، أو الامام الشافعي
أو الامام أحمد بن حنبل مثلا .

وقوله : ولا يكون شاذًا : يعنى ألا يكون المتن مخالفا
لما رواه الثقة سواء كان الشذوذ بسبب زيادة أو نقص بشرط
الا يمكن الجمع بين الحديثين ، الذى رواه الثقة وغير الثقة ،
وسوف يأتى شرح للحديث الشاذ في اقسام الحديث المردود
ان شاء الله تعالى .

وقوله : ولا معللا بعلة قاحلة : ومعنى هذا : أن الحديث
قد يكون صحيحا سليما في ظاهر الأمر لكن العالم الثقة
والناقد البصير الذى أفنى عمره في خدمة السنة يلحظ بنور
الايمان وبصيرة العالم والعقل أن هناك علة خفية يعرفها
إذا جمع طرق الحديث المختلفة وقارنها وهى حالة يرزقها
الله تعالى لنوع خاص من العلماء الذين رزقهم الله تعالى
حسن التوفيق وكمال العقل ، ونور البصيرة .

ومن أمثال العلة أن يكون الحديث موقوفا على الصحابي
فيروى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والفرق
بين الموقوف والمرفوع أمر لا يكشفه الا من اشتغل بعلم
طرق الرواية والاسناد وتعرف على الرجال وأحوالهم ،
وتخصص في فهم الاسناد والسند والرواة .

ومن العلل القادحة أن يروى عن لم يعاصره بلفظ
يفيد المعاصرة والسماع .

ومن أمثلة الحديث الصحيح :

*** ما رواه الامام البخارى رضى الله عنه قال :**

حدثنا موسى بن حفص قال : حدثنا عبد الواحد قال :
حدثنا عمارة قال : حدثنا أبو زرعة بن عمر بن جرير قال :
سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال :

**((انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بى
وتصديق برسلى أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة
أو أدخله الجنة . ولولا أن أثق على امتى ما قصدت خلف
سرية ولوددت أن أقتل في سبيل الله ثم أحيأ ثم أقتل ثم أحيأ
ثم أقتل)) (رواه البخارى في باب : الجهاد من الايمان حديث
رقم ٢٧ من الباب) .**

*** وما رواه الامام مسلم قال :**

حدثنا أبو فسان السهمى : مالك بن عبد الواحد
حدثنا عبد الملك بن الصبح عن واقد بن محمد بن زيد
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة
ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا عصموا منى دماءهم وأموالهم

إلا بحقها وحسابهم على الله » (رواه مسلم في كتاب الإيمان
باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد
رسول الله) .

أقسام الحديث الصحيح

وينقسم الحديث الصحيح الى قسمين :

الصحيح لذاته : وهو الذى شرحناه سالفاً .

والصحيح لغيره : وهو الحديث الذى استوفى الشروط
السالفة لكن كان ضبط الراوى غير تام (وهو الحديث
الحسن لذاته) .

فاذا روى هذا الحديث من وجه آخر مع تمام الضبط
كان الحديث بالطرق غير تام الضبط حديثاً صحيحاً لغيره
لأن غيره وهو الحديث الصحيح المروى مع تمام الضبط
مساعدا لرفع درجة الحديث المروى بغير تمام الضبط
الى مصاف الحديث الصحيح لكن بواسطة سند غير سنده .
ولهذا سمي بالحديث الصحيح لغيره يعنى غيره هو الذى
جعله صحيحاً .

ويمكن تعريف الحديث الصحيح لغيره بأنه :

الحديث الحسن لذاته اذا تقوى بطريق آخر من طريقه
أو تقوى بطريقتين فأكثر ولو أدنى من طريقه .

تنبيه :

* معنى قول العلماء : هذا حديث حسن صحيح .
ان يكون الحديث له اسنادان احدهما حسن والآخر صحيح
او هو سند واحد ولكن العلماء في تعديل رجاله ترددوا
بعضهم جعل السند من قبيل الحسن وبعضهم جعله
من قبيل الصحيح .

* معنى قول العلماء : « اصح شيء في الباب » :
لا يقصد به ان يكون حديثا هو اصح الأحاديث الواردة
في باب معين بل المقصود انه أرجحها او أقل الأحاديث
ضعفا .

* هل يجوز للمتأخرين أن يحكموا على صحة الحديث ؟

اثار العلماء قضية هامة خاصة في عصرنا الحاضر
وهي : هل يجوز للمتأخرين ومن في حكمهم أن يحكموا
على الأحاديث بالصحة أو بغيرها ؟ .

● اما ابن الصلاح : فقد رفض أن يعطى للمتأخرين
هذه الصفة أو تلك الوظيفة وعلل رفضه بما يلي :

— لأن السابقين صححوا ما وافق الشروط وعدلوا
ما صح عندهم أنه عدل فلو أن حديثا كان يحق أن يكون
صحيحا لما تركوه .

— يتعذر على المتأخرين معرفة أحوال الرجال
والاستقلال المضبوط في فهم الطرق والأسانيد والمتون .

— ان التصانيف التي ورثناها من السابقين كافية في ضبط الصحة والحسن والضعف ولا بال للمتأخرين لمعرفة اصولها لبعدهم عن زمانها وجهلهم بأحوال رجالها .

— ان عصرنا وعصر المتأخرين قد اختلطت فيه النوايا والنوازع واشبه فيه الحلال بالحرام والصحيح بالسقيم فأتى لنا أن نتشرف بالعمل في خدمة السنة .

● **وأما الامام النووي :** فقد سلم بما قاله ابن الصلاح ولكن لم يفلق الباب على كل العقول والبصائر بل سوغ لمن عنده اهلية وصلاح أن يصحح ما لم يحكم عليه بالصحة ولم يجوز عدم تصحيح ما حكم عليه بالصحة من علماء السلف (راجع التقريب ، وكتاب الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للامام أبى الحسنات اللكنوى تحقيق العالم العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة) .

فمرد المسألة أمران :

الأول : الا يخوض المتأخرون في حديث حكم عليه بالصحة .

الثاني : استقامة الأسس التي يقوم عليها عمل المتأخرين في حكمه على الحديث بأنه صحيح ما لم يصححه السابقون من العلماء الثقات . وآية ذلك :

أن الحافظ الدمياطى صحح حديث جابر بن عبد الله ولفظه : « ماء زمزم لما شرب له » .

والشيخ تقى الدين السبكي صحيح حديث ابن عمر :
ولفظه : ((من زار قبري وجبت له شفاعتي)) .

*** قول العلماء : هذا الحديث ليس صحيحا معناه :**

ان شروط الصحة وهى :

الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، وعدم الشذوذ ،
وعدم وجود علة . . غير متوفرة فى هذا الحديث . ولا يفهم
من هذا ان يكون الحديث فاسدا من كل وجه بل قد يكون
حسنا او له وصف آخر غير الحسن ولهذا فانه من الأليق
بالصحافة الاسلامية أن تكف عن نشر باب ليس من الصحيح ،
وتملأ أذهان المسلمين بتشويش لا يخدم السنة ولا الفكرة
الاسلامية بل انه يعكر على الثقافة الاسلامية معينها .

والأليق ان يضعوا بابا من قطوف السنة الصحيحة
فيحفظوا الشئبب المسلم السنة الصحيحة ويقدموها للفكر
صحافة بعيدة عن التشويش والبلبله .

*** مثال الحديث الصحيح لذاته والحديث الصحيح لغيره:**

ما رواه الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أولا أن أشفق
على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)) فهذا الحديث
حسن لذاته لأن راويه وهو محمد بن عمرو بن علقمة
مشهور بالصدق ولكنه ليس متقنا ففى ضبطه وهن .
فلما روى هذا الحديث بلفظه من طريق آخر وهو طريق الأعرج

عن أبى هريرة فيما رواه مسلم والبخارى فقد صار ذلك الحديث بهذا الطريق صحيحا لغيره .

فهذا الحديث له ثلاثة أوصاف :

صحيح لذاته : فى رواية البخارى ومسلم .

صحيح لغيره : بالنظر الى رواية الترمذى ملاحظ معها رواية البخارى .

حسن لذاته : من طريق الترمذى وحده .

ما الذى يفيد الحديث الصحيح ؟

هل يفيد الحديث الصحيح ترجيح الصدق على الكذب ؟ .
أو هل يفيد الحديث الصحيح القطع ؟ وهل هذا القطع مشروط ؟ .

اختلف العلماء فيما يفيد الحديث الصحيح :

● قال الجمهور من العلماء : ان الحديث الصحيح يفيد ترجيح الصدق على الكذب لاحتمال جواز الخطأ أو النسيان على الراوى الثقة لا لوقوع ذلك منه .

● وقال قوم من أهل الحديث : انه يفيد القطع مطلقا ، بذلك قال الباجى ونسب هذا الراى للامام احمد بن حنبل .

● واشترط بعض الشافعية ان يكون فى اسناد

الحديث امام مثل مالك و أحمد أو سفيان حتى يفيد الحديث الصحيح القطع .

● وذهب ابن الصلاح الى ان أحاديث البخارى ومسلم تفيد القطع واليقين .

ودليل القائلين بالقطع :

أن الله تعالى خاطب الصحابة بقوله : (فإن عملتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) . فالآية تفيد العلم والقطع وتجعله أساسا للقضاء على المهاجرات بالقبول أو الرفض .



هل يجب العمل بالحديث الصحيح

الحديث المتواتر يفيد اليقين ويجب العمل به .
والحديث الصحيح يفيد أحد أمرين : ترجيح الصدق ،
أو القطع . لكن هل يجب العمل بالحديث الصحيح أولا ؟ .
اختلف العلماء في ذلك :

ـ اختلفوا في الحكم بالعمل به .

ـ واختلفوا في وقوع العمل به .

أولاً : ان اختلافهم في الحكم بالعمل به فيه آراء ملخصها :

(١) فقد اجمع الصحابة والتابعون على وجوب العمل بالحديث الصحيح .

(ب) وجمهور العلماء يرى جواز العمل به عقلاً لأنه وان كان الحديث محتملاً للخطأ فان جانب الصدق فيه أرجح لعدمالة الراوى ولأن الحديث يفيد ظناً موجبه حقاً اذ لو عرض الشارع على المكلف حكماً عن طريق الحديث الصحيح فان العقل يقبله من غير تردد لأن العمل بموجبه لا يترتب عليه عند العمل محال لا لذاته ولا لغيره وموجب هذا عقلاً أن الحديث الصحيح يجوز العمل به عقلاً .

ثانياً : وأما وقوع العمل به ففى ذلك آراء أيضاً ملخصها :

(١) الجمهور من العلماء يرى ان العمل بخبر الواحد واقع فعلاً وفي مقدمة هؤلاء :

الامام احمد بن حنبل .

والثقال وابن شريح من علماء الشافعية .

وابو الحسن البصرى من علماء المعتزلة .

ودليلهم قوله تعالى : (**إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**) .

فقد أوجب الله سبحانه التثبت من الخبر اذا كان المخبر فاسقاً ومفهوم هذا ان لم يكن المخبر فاسقاً فان التثبت

لا يكون مطلوباً ومعتناه : أن خبر العدل يعمل به من غير تثبيت .

وقد عمل الصحابة رضوان الله عليهم بخبر الواحد العدل فقد قبلوا جميعاً العمل بما أخبرهم به سيدنا أبو بكر رضي الله عنه : **((الأنبياء يدفنون حيث يموتون))** ، **((نحن معشر الأنبياء لا نورث))** بل أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه وأرضاه قد عمل الواحد العدل في توريث الجدة .

وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وأرضاه كذلك عمل بخبر الواحد إذ قبل خبر عبد الرحمن بن عوف في دية المجوس للحديث الشريف : **((سنوا بهم سنة أهل الكتاب))** .

فإذا ما تحققت عدالة الراوى وذهبت الريبة في خبر الواحد فلا حاجة للتثبيت . . . كما فعل ذلك الأمجاد من الصدر الأول المبارك .

والأقوى من ذلك كله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل رسله إلى الناس لجمع الزكاة وللقضاء في الولايات وقصة معاذ بن جبل خير شاهد على صحة العمل بخبر الأحاد .

(ب) أما الروافض من الشيعة : فإنهم يقولون أن العمل بخبر الأحاد لم يقع شرعاً وإن جاز عقلاً .

ودليلهم عقلياً أن عدم العمل عقلاً إلى أن تكون هناك

وقائع لا حكم لها اذا لم يتيسر للمجتهد دليل خبر الواحد وخلو واقعة عن حكم باطل عقلا .

ويرد عليهم أن خلو الواقعة من الحكم غير مسلم به ، لأنها تكون ملحقة بحكم البراءة الأصلية إذ في الاسلام الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة . والله اعلم .

(ج) وعند الجبائي من علماء الاعتزال : ان العمل به محال لغيره لأنه قد يستلزم تحليل حرام أو تحريم حلال ذلك لأن كذب المخبر في هذه الحالة ممكن عقلا وعليه فلو أخبر بحل شيء لم يكن في الواقع كذلك فان العمل به يستلزم تحليل الحرام والعكس سليم وتحليل الحرام وعكسه باطل فجواز العمل بالحديث الصحيح باطل (أصول الفقه ص ٩٩ الاستاذ العلامة الشيخ طه العربي) .

وهو كلام خال من الدقة وبعيد عن التحقيق. لأن خبر المخبر ليس قطعاً في الكذب كما أنه ليس قطعاً في الصدق فكلاهما محتمل فالقول بأن العمل بالحديث يستلزم تحليل الحرام باطل لأنه مبني على أن الحديث يحتمل كذب الراوي وهو غير مقطوع به .

بل القرائن تفيد غلبة ظن الصدق على احتمال الكذب لأن الحديث الصحيح هو ما رواه العدل الضابط فاحتمال الكذب منه بعيد ، واحتمال الصدق منه هو الأغلب .

واذا كان احتمال اصدق أكثر من احتمال الكذب

فان العمل بالحديث الصحيح أولى من رده لا سيما أن المجتهد مكلف أن يعمل بما يغلب عليه ظنه أنه حق ، والظن في الحديث الصحيح يغلب على أن راويه صادق لأنه عدل ضابط .

والذى يفهم الجبائى أنه متفق مع العلماء على أن فتوى المفتى ملزمة ويجب العمل بها مع أن فتوى المفتى من قبيل الآحاد فكيف يجوز بل ويوجب العمل بفتوى المفتى ولا يجوز العمل بالحديث الصحيح ؟ (راجع المنهج الحديث فى علوم الحديث قسم مصطلح الحديث لفضيلة العلامة الشيخ محمد محمد السماحى ص ٦٥ ، ٦٨) .

وأخيرا فان الذى عليه الراى والعلم أن الحديث الصحيح ملزم وموجب للعمل بما جاء فيه من الأحكام الشرعية والفضائل الأخلاقية .



الكتب الجامعة للحديث الصحيح

الكتب التى فيها الحديث الصحيح أنواع :

- (أ) . كتب خالصة للحديث الصحيح .
- (ب) كتب استدركت أحاديث والحققتها بالصحيح .
- (ج) كتب فيها أحاديث صحيحة وغير صحيحة .

(أ) كتب الأحاديث الصحيحة :

المشهور بين العلماء ان الكتب الجامعة للحديث الصحيح
نقط هي :

كتاب البخارى ومسلم .

قال ابن الصلاح : « أول من صنف الصحيح : البخارى :
أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفى ، وتلاه أبو الحسن
مسلم بن الحجاج النيسابورى القشيرى » .

وقد اتفقت كلمة العلماء على أن جميع ما فى الجامعين
الصحيحين للبخارى ومسلم متصل مرفوع صحيح بالقطع .
وأن نسبة الكتابين الى صاحبيهما متواترة .

وان كل من يهون من أمرهما مبتدع مجانب للحق مخالف
لسبيل المؤمنين .



(ب) كتب المستدرك :

لم يستوعب البخارى ومسلم كل الأحاديث الصحيحة
بل روايا الأحاديث التى طابقت شروط الصحة التى وضعها
كل منهما لنفسه كمنهج فى تدوين الحديث وجمعه ، وبقيت
هناك أحاديث صحيحة على شرطيهما ولكنها لم يعداها
فى الحديث الصحيح فاستدركها العلماء المتأخرون وخرجوها

على شرطيهما وعدوها من الأحاديث الصحيحة وسموا هذه الكتب المستدرك ومن هذه المستدركات :

(١) المستدرك لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى
(٤٠٥) هـ .

استدرك فيه على البخارى ومسلم أحاديث صحيحة على شرطيهما أو شرط أحدهما وحده . وهو كتاب حوله كلام حيث تساهل فى تطبيق الشروط على بعض الأحاديث .

ولهذا فان العلماء لا يقرون صحة حديث رواة المستدرك للحاكم الا اذا كان الحافظ أبو عبد الله الذهبى قد أقره لأن الذهبى تعقب الحاكم فى كتاب ورتب الحكم على الأحاديث فوجد فيها أغلاطا ولهذا فقد اختصر الذهبى المستدرك انصافا للحديث والرواية معا .

(ج) كتب فيها الصحيح وغيره :

سنن أبى داود ، سنن النسائى ، سنن الترمذى ، سنن ابن ماجه ، الموطأ ، سنن الامام أحمد بن حنبل ، صحيح ابن خزيمة ، صحيح ابن حبان .

وسوف تأتى دراسات كاملة لهذه الكتب فيما بعد
ان شاء الله .

(م ٥ — الحديث النبوى)

مراتب الحديث الصحيح

رتب العلماء الأحاديث المصنفة كالآتي :

أولا : الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان وقد جمعها
المرحوم الاستاذ مؤاد عبد الباقي في كتاب سماه : « اللؤلؤ
والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان » .

ثانيا : ما انفرد به البخاري .

ثالثا : ما انفرد به مسلم .

رابعا : الموطأ .

خامسا : مسند الامام محمد .

سادسا : الجامع للترمذي .

سابعاً : سنن أبي داود .

ثامنا : سنن النسائي .

تاسعا : سنن ابن ماجه .

وما تبقى من الكتب فتلحق بدرجة بواحد مما هو في درجته
من هذه المصنفات المباركة .

ثانيا : الحديث الحسن

تعريفه : اضطبط ما قاله العلماء في التعاريف الكثيرة أن الحديث الحسن هو :

ما رواه عدل ، قل ضبطه ، متصل السند ، غير معلل ولا شاذ .

فهو كالحديث الصحيح مع فارق واحد هو : « قلة الضبط » .

وينقسم الى قسمين :

حسن لذاته : وهو ما مر تعريفه ، وهو الصحيح لغيره كذلك .

وحسن لغيره : وهو ما تقوى بطريق آخر مساو له او طرق ادنى منه .



مثال الحديث الحسن لذاته :

* روى أبو ذر ومعاذ بن جبل رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن » (أخرجه الترمذى وقال حديث حسن) .

* روى ابو هريرة رضى الله عنه قال : ((مر رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عينة من ماء عذبة فأعجبته . فقال : لو اعتزلت الناس فأقمت في هذا الشعب ولن أفعل حتى أستأذن رسول الله . فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاما ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة ؟ اغزوا في سبيل الله : من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة)) أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن . (معنى فواق ناقة : زمنا يساوى الفترة بين حلبتيها لأن فواق الناقة هو الزمن بين الحلبة الأولى والثانية) .

مثال الحديث الحسن لغيره :

* ما رواه عيسى بن يونس عن (مجالد) بن أبى الوداك عن أبى سعيد قال : ((كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت آية المائدة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له : انه يتيم فقال صلى الله عليه وسلم أهريقوه)) هذا الحديث أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن مع أن مجالد ضعيف عند العلماء .

ولكن لما روى هذا الحديث بطريق آخر من حديث أنس رضى الله عنه فقد ارتفع الحديث الى درجة الحسن لكن لغيره .

*** ومنه حديث : « من حفظ على أمتي أربعين حديثا بعث يوم القيامة نقيها »** أخرجه أبو نعيم في كتابه (الحلية) .

وقد روى من طرق أخرى عن : ابن مسعود ، وابن عباس ، وأنس ، ومعاذ ، وأبي هريرة بروايات أخرجه ابن الجوزي في كتابه « العلل المتناهية » .

*** على أن بعض المتأخرين يروى أن الأحاديث الضعيفة لا ترقى إلى درجة الحسن بكثرة تعدد الروايات والأسانيد ، لأن الضعيف لا يقوى الضعيف . وهو رأى جديد في العلم لأن الإمام أحمد بن حنبل كان يأخذ بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأخلاق ، وضعف السند لا يضر صحة المعنى لا سيما إذا اتفقت مع أصول الإسلام ومبادئه كما أن قوة السند لا تعفى من رد المتن إذا كان لا يتفق مع أصول الإسلام ومبادئه الصريحة . والتأويل باستعمال العقل والتمايل لا يدخل معنا في قضية أساسها الجرح والتعديل القائم على الأصول والآسس المعروفة عند أهل الحديث .** وانه لمن التنطع حديثا ان يجرا العلماء على الافتيات في مسائل لم يقرها السلف الكريم .

ما يفيد الحديث الحسن :

ذهب كثير من العلماء إلى أن الحديث الحسن كالصحيح في اعتباره حجة في العمل والدين . وعلتهم في ذلك وحدة الصفات ، صفات القبول في الصحيح والحسن مع التفاوت

اليسير في عدم تمام الضبط واتحاد العدالة والاتصال وعدم
الشذوذ والعلة . وهذا كاف في القبول بالتساوى الرتبى
في العمل بهما .

الكتب التى يوجد بها الحديث الحسن :

- الجامع الصغير للامام السيوطى .
- سنن الترمذى .
- مصابيح السنة للبغوى .
- سنن ابن ماجه .
- سنن النسائى .

بيان القسم الثانى

الحديث الضعيف

عرفنا أن الحديث المقبول هو ما اجتمعت فيه مواصفات
خمسة وهى :

- ١ — اتصال السند .
- ٢ — عدالة الراوى .
- ٣ — تمام ضبطه .
- ٤ — عدم الشذوذ .
- ٥ — عدم وجود علة قاذحة .

وبمقدار تحقق هذه المواصفات يكون الحديث صحيحا أو حسنا سواء كان لذاته أو لغيره .

أما إذا انحرفت هذه المواصفات فقد صار الحديث أقرب إلى الضعيف ، ومن حالات الضعف الناشئة عن فقدان صفة من الصفات الخمس السالفة تكون أقسام الحديث الضعيف .

الحديث الضعيف

الذى فقد شرط الاتصال

إذا فقد الحديث صفة اتصال السند نتج عن ذلك عدة أنواع من الحديث وهي :

المعلق ، المنقطع ، المعضل ، المرسل ، المدلس .

١ - الحديث المعلق :

تعريفه : هو ما حذف من مبتدأ أسناده راو فأكثر ولو إلى آخر الأسناد .

مثاله : ان سيدنا مالك رضى الله عنه له طريق في الرواية هو : مالك عن نافع عن أبى عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإذا قال مالك : عن ابن عمرو رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك تعليقا .

والحديث المعلق له حالتان :

الأولى : القبول بشرط أن يكون الرواة المحذوفون معروفين بالعدالة والضبط كما مثلنا لذلك في رواية مالك .

الثانية : عدم القبول وذلك عند عدم معرفة العدالة والضبط في المحذوفين .

ولا يكفى في القبول أن يقول الراوى : المحذوفون ثقة عندي أو عند غيري ، اللهم إلا إذا عرف الراوى بأنه عدل تام الضبط مثل مالك والشافعى والبخارى ومسلم .

مثال الحديث المعلق :

ما رواه البخارى في كتاب البيوع :

ويذكر عن عثمان بن عفان رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا بيعت فكل ، وإذا اشتريت فاكتل)) (راجع كتاب البيوع في متن البخارى وراجع مقدمة فتح البارى ص ١٦) .



٢ - الحديث المنقطع :

تعريفه : هو ما سقط منه راو واحد في موضع واحد قبل الصحابى لا على التوالى أو ذكر فيه رجل مبهم .

وقيل : هو ما لم يتصل اسناده ولو سقط منه أكثر من واحد .

وأكثر الأحاديث المنقطعة هي التي يرويها التابعون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

مثاله : روى أبو داود عن يونس عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر : ((يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا ، لأن الله كان يريه ، وإنما هو منا الظن والتكلف)) .

فمكان الانقطاع هنا : هو رواية ابن شهاب عن عمر لأن ابن شهاب لم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلم يتصل السند ولم يذكر ابن شهاب عن أخذ الحديث عن عمر .



٣ - الحديث المعضل :

تعريفه : هو ما سقط من سنده اثنان فأكثر على التوالي سواء كان السقوط من مبدأ السند أو من منتهاه أو من أثنائه .

مثاله :

* ما روى الأعمش عن الشعبي قال : ((يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا ، فيقول : لا ، فيختم على فيه)) .

مكان العضل هنا سقوط الصحابي الذي روى الحديث،
ولا النبي صلى الله عليه وسلم .

✽ وما رواه مالك رضى الله عنه : بلغنى أن أبا هريرة
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((اللهم ما
طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق))
مكان العضل فيه سقوط محمد بن عجلان عن أبيه الذي روى
عن أبي هريرة كما عرف ذلك من طريق آخر .



٤ - الحديث المرسل :

تعريفه :

(أ) هو ما سقط منه الصحابي ، كأن يقول التابعي :
« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » من غير ذكر الصحابي
والتابعين الذين لهم حق في رفع الحديث الى النبي صلى الله
عليه وسلم ، منهم :

سعيد بن المسيب ، عبيد الله بن عدي ، قيس
ابن أبي حازم ، يحيى بن سعيد ، سلمة بن دينار .

(ب) وعند علماء الأصول : الحديث المرسل هو :
ما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم غير الصحابي سواء
كان تابعيا أو غير تابعي .

مثاله :

✽ حديث الشافعى قال : اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نهى عن بيع اللحم بالحيوان » .

وروى أبو داود في مراسيله عن الحسن البصرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المكر والخديعة والخيانة فى النار » .

حكم العمل بالحديث المرسل :

(أ) رأى الجمهور :

ذهب جمهور العلماء من أهل الحديث ومعهم الأصوليون الى أن الحديث المرسل يؤخذ به .

قال الامام مسلم فى مقدمة كتابه : المرسل من الروايات فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ، ليس حجة (راجع مقدمة كتاب الجامع الصحيح لمسلم ص ٣٠ ج ١) .

وعلة ذلك : جهالة حال الراوى المحذوف لاحتمال أن يكون الراوى الذى سقط ليس صحابيا فيكون فاقدا لشرط العدالة فى الراوى (راجع التقريب للنووى ص ٦٦ والنخبة للحافظ ص ٧٧) .

وهذا فى غير مرسل الصحابى . أما مرسل الصحابة فإنه محل احتجاج به عند علماء الأصول لأنهم كلهم عدول .

(ب) رأى الامام مالك والامام احمد بن حنبل وأبى حنيفة :

يرى هؤلاء الأئمة وهم أهل فقه وحديث معا أن الحديث المرسل يحتج به في أمور الدين ، لأن التابعى الذى أرسل سند الحديث جزم بعدالة من أسقطه لأن غالب رواية التابعين إنما هى عن الصحابة ويشهد لهذا ما حكى عن الحسن البصرى رضى الله عنه أنه قال : إنما أطلقه إذا سمعته من سبعين من الصحابة .

(ج) رأى الامام الشافعى :

وذهب الشافعى رضى الله عنه الى أن مراسيل كبار التابعين وهم الذين كثرت رواياتهم عن الصحابة يؤخذ بها إذا اكتملت فيها الشروط التالية :

(١) أن يرد الحديث من وجه آخر ولو مرسلا .

(ب) عدم مخالفة رواية المرسل فيما يروونه من حديث مرسلا .

(ج) أن يكون المحذوف ثقة بحيث لو سماهم الراوى المرسل عرفوا بهذا .

(د) أن يعضد الحديث المرسل بقول صحابى أو يفتى به أكثر العلماء .

هذا وقد قبل الامام الشافعى مراسيل سعيد بن المسيب يقال فيها :

« وارسال ابن المسيب عندنا حسن » .

ومراد من الحسن هنا أن مراسيل ابن المسيب حجة
أما للأخذ بها في أدلة الشرع أو للاستئناس بها والترجيح
عليها .

٥ - الحديث المدلس :

والتدليس ثلاثة أشياء :

- ١ - تدليس في الإسناد .
- ٢ - تدليس بوصف الشيخ بغير ما اشتهر به .
- ٣ - تدليس بالتسوية وهي إسقاط الأضعف .

بيان ذلك :

١ - الحديث المدلس اسنادا :

هو أن يروى الراوى عن عاصره ولقيه حديثا
لم يسمعه منه بلفظ يوهم أنه سمعه منه وذلك كأن يقول :
عن فلان ، أو قال فلان دون أن يصرح بالسماع منه .
فإذا روى غير المعاصر له لم يكن تدليسا .

مثاله : قول على بن خثرم : كنا عند سفيان بن عيينة
فقال : قال الزهرى : كذا ، ف قيل له : أحدثكم الزهرى ؟
فسكت ثم قال : وقال الزهرى ، ف قيل له : سمعته

من الزهرى ؟ فقال : لا لم أسمعه من الزهرى ولا ممن سمعه
من الزهرى حدثني عبد الرازق عن معمر عن الزهرى .

محل الشاهد : أن سفيان بن عيينة عاصر الزهرى
ولقيه ولكنه لم يسمع منه لكن الذي سمع من الزهرى
هو معمر والذي سمع من معمر عبد الرازق فادعاء على
ابن خثرم أنه سمع من سفيان تدليس من على بن خثرم
وهذا مرض في نفوس بعض الناس ممن يحبون التباهي
بالنسبة الى مجلس كبار العلماء ويفتاتون عليهم بفتاوى
واقاويل مدلسة وغير صحيحة .

وهذا النوع من التدليس هو ما قيل فيه : التدليس
آخر الكذب .

هذا وقد قال العلماء أن من عرف بارتكاب التدليس
ولو مرة صار مجروحا مردودا في الرواية حتى وأن بين
السماع .

٢ - الحديث المدلس بوصف مغاير للشيوخ :

هو أن يصف الراوى شيخه الذى سمع منه الحديث
بوصف لم يشتهر به : من اسم أو كنية ، أو قبيلة ، أو بلدة
أو صفة من كل ما يوهم اللقاء ، أو الرحلة ويساعد على
تعمية أمره .

مثاله : ما قاله أحد أئمة القراءات : أبو بكر بن مجاهد :
حدثنا أبو عبد الله بن عبد الله وهو يريد أبا بكر السجستاني .

وقوله أيضا : حدثنا محمد بن سند ، وهو يريد
أبا بكر بن حسن النقاش المفسر فنسبه الى أحد أجداده
وهو (سند) ولم ينسبه الى أبيه وهو الاسم الذى اشتهر به .
وعيب هذا التدليس :

فيه تضييع للمروى عنه بعدم معرفة حاله .
وفيه تضييع للحديث المروى منه اذ يصير بعض رجاله
مجهولا .

وهذا التدليس أخف من الأول ، واحكم عليه أخف .

٢ - الحديث المدلس بالتسوية :

ويسمى هذا الحديث مدلس التسوية وهو :

ما رواه المحدث عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما
الآخر فأسقط الضعف فأوهم أن الرواية ثقة عن ثقة .

ومن الذين فعلوا هذا : الوليد بن مسلم لأنه كان يحذف
شيوخ الأوزاعى الضعفاء ويبقى الثقات .

فالتدليس يرد الحديث لما يلحقه به من الغرر والوهم
سواء كان التدليس باسقاط الأضعف الذى يوهم الرواية
عن الثقة .

أو كان بتغيير وصف الشيخ أو بلده أو اضافة راو
لم يسمع عنه أو أتى بلفظ يفيد السماع ولم يكن قد سمع
عمن يروى عنه . الخ .

الحديث الضعيف

الذى فقد شرط العدالة

إذا فقد الحديث شرط العدالة تولد من ذلك عدة أنواع من الحديث منها :

- ١ - الحديث الموضوع .
- ٢ - الحديث المتروك .
- ٣ - الحديث المنكر .
- ٤ - الحديث المطروح .
- ٥ - الحديث المضعف .

١ - الحديث الموضوع :

الحديث الموضوع ليس حديثا بالحقيقة ولكنهم أطلقوا عليه حديثا مع أن نسبته غير صادقة وغير صحيحة فإنه متقول على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الحديث الموضوع مجازا كاذبا معدود من قبيل الحديث والذي فضحته قواعد المحدثين في ضبط السنة الشريفة .

(م ٦ - الحديث النبوى)

وأحب أن أنبه الى نقطتين :

الأولى : أن الوضع لم يكن البتة في عهد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن كذلك في عصر الصحابة بل ظهر مع الفقه من بعض المتعصبين مذهباً للفرق التي أظهرها الخلاف السياسي فيما بعد .

الثانية : أن النبي صلى الله عليه وسلم حذر من مغبة التهجم على الحديث الشريف بالوضع فقال عليه السلام : **((إن كذباً على ليس ككذب على أحد . من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))** (رواه مسلم . المقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ج ١ ص ١٠ تحقيق فؤاد عبد الباقي رحمه الله) .

تعريف الحديث الموضوع :

هو الكلام الكذب المخلوق المصنوع .

وهو شر ما ينسبه ماجن و مستهتر الى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

علامات الوضع في الحديث :

١ - اقرار الواضع مثل : اعتراف ميسرة بوضعه لبعض أحاديث في فضائل القرآن . واعتراف عمر بن صبح بوضعه خطبة نسبها الى النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - روايته عن شيخ مات قبل أن يعرفه .

٣ — أن يكون الراوى متمذهباً بنحلة معروفة بصنع الموضوعات .

٤ — أن يكون صاحب هوى في وضع الحديث وتلفيق الحوادث مثل : سعد بن ظريف لما جاء ولده يبكى فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم ، فقال أبو سعد : والله لأخزينهم اليوم . ووضع حديثاً من مزاجه الخاص فادعى أن عكرمة حدث ابن عباس بحديث مرفوع لفظه : معلّموا صبيانكم شراركم ، أقلّهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين .

٥ — ركاكة اللفظ والمعنى فالمشتغلون بالسنة يدركون للحديث ضوءاً كضوء النهار وعبراً كريّاض الروض المزهر ويحسنون بالوضع كالليل المظلم والريح الخبيث .

٦ — أن يتنافى مع القرآن الكريم والحديث الصحيح .

٧ — أن يدل على افراط في الثواب أو العقاب .

٨ — أن يستعصى على تأويل العقل ويتنافى مع ما يدركه الحس الصادق . يقول ابن الجوزي : إذا رأيت الحديث يباين العقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع .

لماذا وضعوا الأحاديث :

١ — محاولة أفساد عقيدة المسلمين وبث الفتن والضعف في الشريعة السمحة . مثاله ما فعله : بيان

ابن سـمعان الهندي الذي ظهر في العراق بعد المائة وادعى
الوهية على بن أبي طالب .

ومثاله : ما وضعه محمد بن سعيد الأسدي الشامي :
انا خاتم النبيين لا نبي بعدي الا ان يشاء الله .

فتلك دعوة الى نبوة جديدة بعد ان ختمها الله بنبوة
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهي دعوة كاذبة .

٢ — التكسب والارتزاق واستجلاب عطف العـامة
لابتزاز اموالهم مثاله : ما فعله أبو سعيد المدائني .

وهم فرقة من غلاة الشيعة تنسب الى خطاب الأسدي
١٤٣ هـ الذي كان يقول بالحلول ويأمر أتباعه بشهادة الزور
(راجع فتح المغيث ج ١ ص ٦٣٨ ط المكتبة السلفية بالمدينة
المنورة) .

٤ — التقرب من الملوك مثاله : دخل غياث بن ابراهيم
على المهدي العباسي وكان يحب الحمام فحدث غياث بحديث
رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم (لا سبق الا في نـصل
او خف او حافر — او ضاح) والحديث بسفر زيادة
(او ضاح) صحيح في نسبته الى الرسول صلى الله عليه
وسلم . . . فلما خرج غياث قال المهدي : أشهد ان قفاك
قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أمر بذيخ
الحمام ورفض الزيادة في الحديث التي وضعها غياث .

* * *

حكم الوضع في الحديث :

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا من كذب على معتمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

* وقد أجمع المخلصون من علماء الأمة أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر التي تسلك بصاحبها سبيل جهنم والعياذ بالله .

أما الكرامية وهم قوم من المبتدعة ينتسبون إلى شخص يدعى : محمد بن كرام فقد قالت : نحن نكذب له لا عليه وهو وهم ومحض افتراء لأن الكذب له مثل الكذب عليه في نسبة ما لا يقوله إلى حضرته النبوية عليه الصلاة والسلام .

هذا :

* وقد فصل بعض العلماء القول في مسألة الوضع فقالوا : إذا كان الحديث الموضوع في العقائد فالواضع كافر . فإذا كان الوضع في فضائل الأخلاق فقط فالواضع آثم .

* أما أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين فقد حكم بكفر من يتعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم في أي معنى من المعاني . لأن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كالكذب على الله تبارك وتعالى .

حكم رواية الحديث الموضوع :

ينص الحديث الشريف : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » ينص على أن رواية الحديث المختلق الموضوع غير جائز بمعنى أنه لا يجوز للمرء العارف بالحديث الموضوع أن يرويّه على أنه حديث .

أما إذا أراد التنبيه على وضعه وأنه ليس حديثاً فهذا واجب يلزمه الوفاء للسنة الشريفة غير أنه واجب العلماء المعنيين بدراسة السنة والعارفين لأصناف الحديث وأبواب العلم ومنهج الضبط ، وليس ذلك من حق كل واحد حتى لا تفسد الحلبة ويكثر الخصام من غير أهل العلم والذكر .

جهود العلماء في تنقية السنة

من الحديث الموضوع

لقد شمر علماء الاسلام عن سواعد الجد ونهضوا للدفاع عن الحديث الصحيح السليم ونقوا السنة من الوضع الكاذب المفتري :

(١) فوضعوا قواعد للجرح والتعديل تتعلق بأحوال الرواة وحددوا صفات من تقبل روايتهم ومن ترد روايتهم .

(ب) وضعوا ضوابط للامتن من حيث اتفاقه مع قواعد الاسلام وعدم مخالفته لما يرويّه الثقات أو امكان قبول العقل له وعدم المغالاة والافراط في الثواب والعقاب .

(ج) صنفوا في ذلك الكتب الخاصة بالموضوعات حتى يميزوا الجيد من الرديء والصحيح من الموضوع .

ومن أشهر هذه الكتب الخاصة بالموضوعات :

١ - كتاب الأباطيل لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .

٢ - كتاب الموضوعات الكبرى (استدراك ابن حجر على موضوعات ابن الجوزي ٢٤ حديثا عدها من الموضوعات وهي صحيحة رواها أحمد بن حنبل) لأبي فرج عبد الرحمن ابن علي الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

٣ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .

٤ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن عراق الكفائي المتوفى ٩٦٣ هـ .

٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للقاضي عبد الله محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ .

٢ - الحديث المتروك :

تعريفه : هو الحديث الذي تفرد به راو مجمع على ضعفه لتهمة بالكذب أو لفحش غلطه أو لكثرة غفلته ، أو لظهور فسقه .

٣ - الحديث المنكر :

تعريفه : هو الحديث الذى تفرد بروايته ضعيف خالف فيه الثقات .

٤ - الحديث المطروح :

تعريفه : هو الحديث الذى رواه كاذب لم يظهر كذبه فى الحديث . فطرح الحديث لعله كذبه العام ولو أنه لم يكن كاذباً فى رواية الحديث ويوجد من مثل هذا النوع فى سنن ابن ماجه ، والترمذى .

٥ - الحديث المضعف :

تعريفه : هو الحديث الذى ذكر بعض أهل العلم ضعفاً فى رجاله أو فى متنه وذكر الآخرون تقوية فيهم أو فى متنه .

فهو من أعلى مراتب الضعيف وأقل منه المطروح .



الحديث الضعيف

الذى فقد شرط الضبط

إذا فقد الحديث شرط الضبط تولد من ذلك عدة أنواع للحديث منها :

١ - الحديث المدرج .

- ٢ - الحديث المقلوب .
- ٣ - الحديث المضطرب .
- ٤ - الحديث المصحف .

١ - الحديث المدرج

تعريفه : هو الذى ادخل فى متنه او سنده ما يوهم انه منه وليس كذلك .

او هو : ما كانت فيه زيادة منه .
أقسامه :

وينقسم الى قسمين :

- مدرج فى المتن .
- مدرج فى السند .

(٢) الحديث المدرج فى المتن :

هو الحديث الذى اضيف اليه زيادة من كلام بعض الرواة يتوهم انها منه .

وهذه الزيادة قد تأتى فى الأول ، او فى الوسط ، او فى الآخر وهو الأغلب .

* مثال المدرج فى أول الحديث :

اسبغوا الوضوء «**لا ويل للأعقاب من النار**» .

فجمله أسبغوا الوضوء مدرجة من كلام الراوى ،
لكنها تفهم من أصل الحديث وهو : **ويل للأعقاب من النار** .
والذى عرفنا بهذا الإدراج هو الامام البخارى حيث
روى الحديث هكذا : **((ويل للأعقاب من النار))** .

* مثال المدرج فى الوسط :

وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه — وهو التعبد —
الىالى نوات العدد .

فقوله : وهو التعبد ادراج فى الرواية مفسر لقوله
فيتحنث فيه لأن معنى يتحنث يتعبد .

* مثال المدرج فى آخر الحديث :

لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا (ولا تنافسوا)
لفظة : ولا تنافسوا مدرجة من الراوى ، وقد وردت فى متن
حديث آخر لفظه : **((إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ،
ولا تجسسوا ولا تحسسوا ، ولا تنافسوا))** (المنهج الحديث
فى علوم الحديث للشيخ محمد محمد السماحي) .

(ب) الحديث المدرج فى السند :

ويقع على ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون عند الراوى حديثان فيأتى
راو آخر ويجعل اسناد الحديث الأول للثانى واسناد الحديث
الثانى للأول .

مثاله : حديث : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ولا تدابروا » ليس فيه ولا تنافسوا فأدخلها الراوى من متن حديث آخر وجعلها فى عداد هذا الاسناد مع أنها من حديث آخر بسند آخر .

الحالة الثانية : ان يكون الحديث الواحد له عدة أسانيد مختلفة فيأتى راو واحد ويجمع هذه الأسانيد فى سند واحد من غير توضيح أنها عدة أسانيد .

مثاله : ما روى من طريق ابن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل الأحذب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال : قلت : يا رسول الله أى الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله ندا وهو خالقك » ، فان رواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور ، والأعمش لأن واصل يروى عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ولا يذكر عمرو بن شرحبيل .

والذى أظهر هذا الإدراج رواية البخارى التى لم يأت فيها بذكر لعمر بن شرحبيل ، اذن الاسناد قد تعدد ولم يشر الراوى الى هذا التعدد .

الحالة الثالثة : ان يسوق الراوى الاسناد ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من عند نفسه فيظن السامع أن هذا الكلام متن لذلك السند ثم يرويه على أنه كذلك .

مثاله : أن شريكا وهو من علماء الحديث كان يملئ

في درسه فدخل ساعة الاملاء ثابت بن موسى وكان زاهدا
ورعا فسكت بعد أن ابتداء الاملاء بقوله : حدثنا الأعمش
عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ثم توجه الى ثابت بن موسى وقال له :
من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، يقصد بذلك
الثناء على تعبد ثابت . لكن ثابتاً ظن أن ذلك حديثاً فرواه
بالإسناد الذي سكت عنده الشيخ شريك .

كيف يعرف الإدراج في الحديث ؟

يعرف الإدراج في الحديث بأحدى هذه الوسائل :

- (أ) الرواية عن الثقة التي ليس فيها هذه الزيادة .
- (ب) أن تكون العبارة شرحها لكلمة غريبة في الحديث .
- (ج) النص من الراوى على أن هذه الزيادة من عنده .
- (د) استحالة أن يصدر مثل العبارة المدرجة
في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم .

لماذا يدرج الرواة الفاظاً في الحديث ؟

قد يحتاج الراوى لإدراج كلمة في الحديث لتفسير كلمة
غريبة أو لتفسير كلمة لغوية أو بيان حكم شرعى .
حكم الإدراج :

* إذا كان الإدراج لتفسير كلمة غريبة توضع
المقصود من متن الحديث فلا بأس بذلك .

✽ أما إذا قصد التلبيس على السامع فهذا حرام .
قال ابن السمعان : « من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة،
وكان ممن يحرفون الكلم عن مواضعه » . (راجع في ذلك
« قواعد التحديث توضيح الأفكار » تعليق الشيخ محمد
محيى الدين عبد الحميد ، وتدريب الراوى للسيوطى -
« والباعث الحثيث » لابن الصلاح « وث ح نخبة الفكر
مع حاشية لقط الدر » .

أما من أخطأ لعدم الضبط دون فحش في ذلك فلا حرج
عليه .

٢ - الحديث المقلوب :

تعريفه : هو ما دخله قلب في متنه أو سنده .

أقسامه : ينقسم الى قسمين :

— قلب في السند .

— قلب في المتن .

الحديث المقلوب في السند :

له عدة صور منها :

١ - أن يؤخذ سند فيجعل على متن آخر والعكس
سليم وقد وقع هذا من العلماء عندما أرادوا افحام امامة
الامام البخارى فأتوا اليه بمائة حديث وقلبوا اسانيدھا

فجعل رحمه الله يرد كل متن الى سنده الصحيح فأفحمهم
وبقيت للبخارى الامامة فى الحديث .

٢ — أن يقدم أو يؤخر فى الاسماء فيقول مثلاً : عن
كعب بن مرة والصحيح عن مرة بن كعب .

٣ — أن يبدل الراوى براو آخر كأن يكون الحديث
عن سالم بن عبد الله فيجعله عن نافع .

الحديث المقلوب فى المتن :

مثاله : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما امرتكم به
فأتوا منه ما استطعتم » .

قلب فروى هكذا :

إذا امرتكم بشيء فأتوه ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه
ما استطعتم .

ومثاله : ما رواه مسلم فى : « السبعة الذين يظلمهم
الله يوم لا ظل إلا ظله » فقد جاء فى هذه الرواية : « ورجل
تصدق بصدقة فآخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » .
والصحيح : حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه .

ونص الحديث : « سبعة يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل
إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ فى عبادة الله تعالى ،
ورجل قلبه معلق بالمساجيد ورجلان تحابا فى الله اجتمعا عليه
وتفرقا عليه ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال :

انى أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه))
(متفق عليه) .

٣ - الحديث المضطرب :

تعريفه : هو الحديث الذى لا يمكن الترجيح بين طرقه المتساوية فى الدرجة مع اختلافها فى الرواية .

مثاله حديث : ((تفترق أمتى إلى ثلاث وسبعين فرقة)) .

فقد اختلفت الروايات . قال بعضها كلهم فى النار الا واحدة ، وقال بعضها كلهم ناج الا واحدة . والحديث المضطرب مردود لعدم امكان الترجيح بين الروايات ، المختلفة المعانى المتحدة فى درجة الاسانيد المتعددة .

٤ - الحديث المصحف :

التصحيف تغير فى الشكل او الحرف .

مثاله : ما رواه ابن لهيعة عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فى المسجد .

التصحيف فى حرف الميم وصحتها ((احتجر فى المسجد بخص وحصر حجرة صلى فيها)) .

ومثاله : حديث شعبة عن العوام بن مراحم عن أبى عثمان المهدى عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لتؤذن الحقوق إلى أهلها)) .

والحديث صحف فيه يحيى بن معين فقال ابن مزاحم :
(بالزاي والحاء) .

الحديث الضعيف

الذى فقد شرط عدم الشذوذ أو العلة

إذا فقد الحديث شرط عدم الشذوذ ، كان الحديث شاذاً
أو كان معللاً أو معلولاً .

(أ) تعريف الحديث الشاذ :

والحديث الشاذ هو : ما رواه ثقة يخالف ما رواه
الناس والشذوذ قد يكون في السند ، وقد يكون في المتن .

مثال الشذوذ في المتن :

ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد
ابن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً
« إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه »
فالحديث يفيد خطاباً موجهاً من النبي صلى الله عليه وسلم
إلى المسلمين . لكن العدد الكثير روى هذا الحديث على أنه
من فعل النبي صلى الله عليه وسلم . فعبد الواحد وهو ثقة
خالف العدد الكثير في متن الحديث .

مثال الشذوذ في السند :

ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق

ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس
(أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه فقال عليه السلام :
هل له أحد ؟ قالوا : لا . إلا غلام أعتقه . فجعل صلى الله
عليه وسلم ميراثه له) .

تابع ابن عيينة جريح في وصل هذا الحديث
الى ابن عباس ، لكن حماد بن زيد خالفهم فرواه عن عمرو
ابن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس .

وحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ، فهو ثقة .
فيكون طريق ابن عيينة فيه شذوذ .

(ب) تعريف الحديث المعلل :

هو الحديث الذي أطلع فيه على علة قاذحة مع
ان الظاهر سلامته منها .

ويسمى الحديث المعلول ، أو المعلل .

والعلة القاذحة تكون خفية لا يدركها الا النقاد البصراء
اصحاب الملكة النقية ولهذا قال ابن حجر : المعلل من أغمض
انواع علوم الحديث وأدلتها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى
فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة
قوية بالأسانيد والمتون .

ولهذا لم يتكلم الا القليل من أهل الحديث منهم :

(م ٧ — الحديث النبوى)

على بن المدينى ، وأحمد بن حنبل ، والبخارى ، ويعقوب
ابن أبى شيبه ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطنى
(راجع شرح النخبة وكتاب العلل لابن أبى حاتم) .

كيف تعرف العلة ؟

أن يجمع الحافظ طرق الحديث ويستقصيها ويدرس
أحوال الرواة من خلال معرفة مكانتهم من الضبط والاتقان ،
فيظهر له بعد طول البحث والنظر ما خفى من العلل سواء
كانت العلة بالإرسال فى الحديث الموصول أو التدليس
فى المتن أو فى السند أو فى قلب الأسانيد .

هذا : وقد قال المجريون العارفون بهذه الفنون الدقيقة
أن أكثر العلل تكون فى السند .

ومثال ذلك حديث : ((البيعان بالخيار ما لم يفترقا)) .

الحديث صحيح لكن أسناده فيه علة وهى أن راويه
يعلى بن عبيد قد غلط فى قوله عمرو بن دينار والصحيح
أنه عبد الله بن دينار .

وهكذا تدركون صعوبة الافتيات على أهل الحديث ،
وصعوبة الخوض فى مسائل العلم التى حررها العلماء
السابقون بالجهد المضنى ، والعلم المخلص الدائب . والنية
الصادقة ، والقصد الأمين . وبالله التوفيق .

آراء العلماء في الأخذ بالحديث الضعيف

إذا فقد الحديث صفات القبول التي هي :

الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، وعدم الشذوذ ،
وعدم العلة ، ولم يكن حسنا وبالطبع لن يكون صحيحا
سمى الحديث ضعيفا على نحو ما شرحناه سالفاً .

وبقى علينا أن نعرف آراء العلماء في العمل بالحديث
الضعيف . والآراء في ذلك مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول :

أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً سواء كان ذلك
في الأحكام الشرعية أو في الترغيب والترهيب وفضائل
الأعمال . .

والى هذا ذهب الإمام مسلم الذي شنع في مقدمة
صحيحه على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة . قال مسلم :
« باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها »
ثم روى حديثاً بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سيكون في آخر أمتي
أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم وآباؤكم وأبائهم » .

وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إنما كنا
نحفظ الحديث ، والحديث يحفظ عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأما إذا ركبتم كل صنعب وذلول فهيئات (راجع

مقدمة مسلم ج ١ ص ١٢ باب النهى عن الرواية عن
الضعفاء) .

وكذلك رأى الامام البخارى الذى اكثر من التدقيق
فى شرائط قبول الحديث اكثر من مسلم حيث اشترط
المعاصرة واللقاء والسماع (راجع قواعد التحديث ، القول
البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوى والاجوبة
الفاضلة تحقيق الشيخ عبد الفتاح ابو غدة) .

المذهب الثانى :

أن يعمل به مطلقا فى العقائد وفى الشرائع وفى فضائل
الأعمال اذا لم يوجد غيره .

روى السخاوى هذا الراى فى كتابه : فتح المغيـث بشرح
الفية الحديث .

وعزا ذلك الراى الى الامام أحمد بن حنبل وتبعه فى ذلك
أبو داود فقد أثر عن الامام أحمد قوله : ضعيف الحديث
عندنا أحب من رأى الرجال (راجع القول البديع والاجوبة
الفاضلة ، قواعد التحديث) .

غير أن العلماء قالوا أن الضعيف فى رأى الامام أحمد
هو ما يقابل الحسن . اذ هو المقابل للصحيح فى التقسيم
القديم عند كبار القوم فيما مضى ، قال ابن القيم : وليس المراد
بالضعيف عنده — يعنى الامام أحمد بن حنبل — بل الحديث

الضعيف عنده يتم الصحيح وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ، بل الى صحيح وضعيف (راجع اعلام الموقعين ج ١) .

ولست مع ابن القيم ولا من يرى هذا الراى لأن الامام احمد بن حنبل لا يغيب عليه معنى الضعيف فأهل الحديث لهم ملكة يمنحها الله لهم ببركة النبوة . فإذا كان مسلم والبخارى قدوعيا معنى الضعيف على ما هو عليه الآن فليس من المعقول أن يكون الامام احمد لم يدرك معنى الضعيف بالمعنى الاصطلاحي الذى فهمه البخارى ومسلم اذ من الممكن أن يكون الحسن داخلا فى الصحيح لاشتراكهما فى العدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة والمفارقة فقط فى تمامها او عوم تمامها .

وعلى هذا فالراى عندى أن الضعيف فى اطلاق احمد ابن حنبل هو الضعيف الاصطلاحي عند علماء الحديث ، والله أعلم .

المذهب الثالث :

الأخذ بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال والمواعظ والترغيب والترهيب لا فى العقائد والتشريعات .

أقول والعقائد والتشريعات غنية بالأحاديث الصحيحة . والضعيف أن ساواه فهو لا يضر وأن خالفه فلا حاجة

للعقائد به (أنظر التقريب للنووي ، اختصار علوم الحديث
لأبن كثير ، قواعد التحديث ، التبصير والتذكير شرح الألفية
للعراقي) .

**والله تعالى أعلى وأعلم وسبحان رب العزة
عما يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله
رب العالمين .**



فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
تصدير للأستاذ محمد عطيه خميس	٣
تمهيد	١٣
الحديث النبوى باعتباركم الرواة	١٥
تقسم الحديث باعتباركم الرواة	١٧
الحديث المتواتر	٢١
الحديث باعتبار الطرف الذى ينتهى اليه نسبة الحديث	٣١
تقسيم الحديث باعتبار الطرف الذى ينتهى اليه	
نسبته	٣٣
الحديث المرفوع	٣٥
الحديث الموقوف	٤١
الحديث المقطوع	٤٣
الحديث النبوى باعتبار احوال الرواة	٤٥
تقسيم الحديث باعتبار احوال الرواة	٤٧
● الحديث المقبول	٤٩
الحديث الصحيح	٥٠

الموضوع	الصفحة
الحديث الضعيف فاقد شرط الاتصال	٧١
الحديث الضعيف فاقد شرط العدالة	٨١
الحديث الضعيف فاقد شرط الضبط	٨٨
آراء العلماء في الأخذ بالحديث الضعيف	٩٩
المذهب الأول : لا يعمل به مطلقا	٩٩
المذهب الثانى : يعمل به مطلقا اذا لم يوجد غيره	١٠٠
المذهب الثالث : لا يؤخذ به فى العقائد والتشريعات	١٠١

دارالعلوم للطباعة

القاهرة ٨ شارع حسين مجارى (النصر العيني)

ت ٣١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب ٢٥٠٢ — ١٩٨٠

الترقيم الدولى ٢ — ٥١ — ٧٣١٢ — ٩٧٧

هذه الرسالة

تعرض السنة الشريفة في هذه
الأيام لحملات جاهلة ومفرضة ، من
بعض الحق والمخدوعين ، الذين لم
يطالعوا شيئاً من علوم الحديث وجهود
المحدثين ، ومعاييرهم الدقيقة في نقد
الأسانيد والمتون .

وهذه الرسالة تعرض جزءاً كبيراً
وهاماً من علم مصطلح الحديث ،
فتتناول مناهج المحدثين في ضبط
السنة ، وموقفهم من الرواة ، من
ثلاث اعتبارات :

كم الرواة ، والطرف الذي ينتهي
إليه نسبة الحديث ، وأحوال الرواة .
كما توضح الكثير من المصطلحات
التي توصف بها الأحاديث ، وتبين
مدلولاتها .

قرش جنييه

١٢٠٠٠٠

24
5
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



0362725